فالذ والالم لا يليق ما الحكمة فيه ولعله لما اشتهر في مطلق الاطلاق كان قوله
به اشد اعتنا، مما لم يطلق عليه كلام اذ وانما هو الاخراج به وان
كان جنسا وشان الجنس ان يخرج منه لا به لما قاله من ان الجنس اذا كان
بينه وبين فصله عموم وخصوص جاز ان يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الاخر
كما هنا اذ يجتمعان في زيد قائم وينفرد اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة
قوله من الة والمها ينطق من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما
هو ظاهر قوله والاشارة من عطف العام على الخاص لان المراد من الاشارة هنا
جنس او الهدب او الشبه خاصة كما في كتب اللغة قوله المعلوم مدلوله
بالضرورة هذا احتراز عن التحقيق والحواشي ما علم بالضرورة كلام والاكثر انه يجوز
التركيب الواحد كلاما وغير كلام في ان وقت اذا خوطب به من يعلمه
ومن يجهله قوله وغير المقصود مبني على اشتراط القصد في الكلام والحق
خلافه قال ابو حيان في الارتشاف ليس من شرط الكلام قصد الناطق
ولا كونه صادرا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيئا يجهله خلافا
لمن زعم ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلاما ولو من غالط وساه وغير
ناطق او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئا يجهله وقال في شرح
التسهيل ما الطواحة ايهنع قال ذهبت النار حارة ولا قال زيد الكل اعظم من
من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هولاء النحاة يجيئون
لاصدق والفضل فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا
يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اعظم من الجزء على القول
بعدم اشتراط القصد والمراد بالمفيد ما دل على النسبة ايجابا او سلبا
سواء كانت حاصلة قبل ذلك اولا تامل قوله بمعنى المفعول الرمي مطلقا
او من العجم لانه فعل الرامي والكلام متعلقه وبما ذكر انه فع اعتراض ابن عجباز
بان اللفظ جمع لفظة فلا يصدق الا على ما وجد فيه ثلاث كلمات فاكثر قوله

كالخلق

كالخلق بمعنى المخلوق اي مرمينا اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول في كل منهما
وان كان استعمال اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية غلبا في الخلق بمعنى
المخلوق بانه مجاز لغوي والفرق بينهما انه ان هجر المعنى الاصلي بحيث لا
يستعمل من اللفظ الا بقرينة فالحقيقة العرفية والا فالمجاز اللغوي
وبهذا اندفع ما يقال ان استعمال اللفظ مرادا منه المفعول مجاز فكيف
يحسن تصدير الحد به والحد لا يكون فيه الا بالحقيقة لان الحد ولكونها
لكشف المحدود وايضاحه يجب ان تصان عن المجاز ت عند اهل الميزان
والاولى ايضا ان تصان عنها عند غيرهم قوله ان يكون تكميلا وعليه
هو خبر مبتدا محذوف وفي مجرور الكاف محذوف وفي التقدير وذلك كقولك
استقم قوله نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لان المفيدة الفائدة
المذكورة لا يكون الا مركبا وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون
قاصدا لما تكلم به قوله لكنه الخ استدراك على قوله بانه اقتصر
الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه ايضا قوله صرح بهما
اما تصريحه بالافادة فظاهر واما التركيب فلذكره مرادا به وهو
الاسناد المفيد بضم كلمة الى اخرى قوله من الكلم من تبعيضية لا
بيانية وهي ومجرورها في موضع الحال من الضمير المستتر في تضمن والمراد
بالكلم الكلمات وبعضها صادق بالثنتين فاكثر قوله وهذا الصنيع اي النص
في باجزاء الماهية في الحد قوله ومن ثم جعل الشارح قال البهوتي فيه اي
ولذا الناظم لم يصرح بما استند له الشارح كالمراد بل في كلامه ما
يشير اليه اولا كان في كلامه اخر اما يشير الى ما تمسنوا عليه نحوه
واعتمد ومرانه لمجرد التمثيل فانه قال في اخر كلامه فاكتفي عن
تتميم الحد بالتمثيل فجعله مثالا يكتفي به عن التتميم لا انه من جملة اجزاء
الحد وهو ظاهر هذا قوله تتميما وعليه فهو في موضع النعت لمفعول

Copyright © King Saud University